الحوكمة ودورها الرقابي القانوني على البنوك التجارية في التشريع الأردني

إعداد :

لؤي علي عايد الرحامنة

الرقم الجامعي:

2020109

المشرف:

الاستاذ الدكتور: محمد فهمي غزوي

الملخص:

بحثت هذه الدراسة في التشريعات المصرفية في الأردن والتي تشير إلى مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم عمل البنوك وتحدد مبادئ الحوكمة المؤسسية. هذه التشريعات تهدف إلى تحقيق شفافية ومسؤولية في إدارة البنوك وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، ومن بين هذه التشريعات: قانون البنوك الذي ينظم أنشطة البنوك ويحدد مسؤولياتها وحقوق المساهمين، وقانون البنك المركزي الأردني الذي يحدد دور البنك المركزي وصلاحياته في الرقابة على القطاع المصرفي وقوانين أخرى تشمل قوانين الأوراق المالية، المعاملات الإلكترونية، الاستثمار، مكافحة غسل الأموال، والمزيد من التشريعات الأخرى.و هدفت هذه الدراسة الى البحث في ماهية الحوكمة ودورها الرقابي القانوني على البنوك التجارية في التشريع الأردني، و الحوكمة المصرفية هي قواعد لقيادة وتوجيه البنك، حيث أنها تفرض آليات لتنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصلحة ، جاء في هذه الدراسة أن قواعد حوكمة البنوك التجارية تتمتع بصفة الإلزام مما أوجب أستدعى من المشرع النص على بعض الجزاءات القانونية التي تتصدر في حال مخالفتها وعدم الإمتثال لتطبيق قواعدها، ولقد اتضح للباحث أن البنوك التجارية في الأردن تلتزم بتنفيذ التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك الصادر إستناداً لقانون البنك المركزي وقانون البنوك الأردني. واتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج الأستقرائي نظراً لملائمتهما لطبيعة الدراسة. ولقد خلص الباحث الى أن تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك جاءت كنظام مستقل يعمل على إدارة البنك وتوجيهه،كما يعمل على تحديد أهداف البنك وتحقيقها وادارة عمل البنك بشكل آمن والسعي لحماية مصالح المودعيين، و التيقن من التزام البنك بكافة التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، بحيث تمتثل البنوك التجارية الأردنية لمجموعة من الآليات الداخلية والخارجية والمعايير الدولية لجودة تطبيق استراتجيات الحوكمة، اوصت الدراسة بضرورة مواكبة المعايير الحديثة التي تخدم مقومات حوكمة البنوك التجارية بإستمرار والتي تسعى إلى تحسين كفاءة الأداء في البنوك التجارية الأردنية و تدعم الإدارة في إتخاذ القرارات الرشيدة.

الكلمات المفتاحية:الحوكمة،البنوك التجارية، إدارة الإمتثال،الإفصاح، إدارة المخاطر، الشفافية، رقابة البنك المركزي.